الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/44
31 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص من خلال زيادة مساهمة المرأة في القدرة التنافسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفرع		الصفحة
مقدمة	.....	٢
أولا -	مسائل في مجال السياسة العامة على الصعيد الوطني لنظر اللجنة فيها	٣
ثانيا-	مقترحات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد	٦
ثالثا-	ملاحظات ختامية	٨

مقدمة

١- إن نوع الجنس مدرج في جدول أعمال الأونكتاد منذ الإعداد للأونكتاد العاشر. فقد عقدت حلقة عمل الخبراء الأولى التي نظمتها الأمانة كمناسبة سابقة للمؤتمر، وتناولت هذه الحلقة مسائل التجارة، والتنمية المستدامة، ونوع الجنس[١]. وإضافة إلى ذلك، حددت حلقة العمل بوضوح الحاجة إلى تعميم نوع الجنس في الأعمال الفنية للأونكتاد داعية إلى المزيد من التسليم بإمكانية المساواة بين الجنسين في السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية. وقد نجحت أيضا محاولة إدماج بعد جنساني في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وظهر ذلك في زيادة التأكيد على المساواة بين الجنسين في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر وذلك في جميع جوانب الشواغل الإنمائية لأقل البلدان نموا[٢].

٢- وبناء على هذه التعهدات واستجابة للإدراك المتزايد لدور نوع الجنس في السير قدما بأهداف التنمية، عقد اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بهدف مواصلة تعزيز فهمه وتعزيز التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء إزاء الدور الإنمائي لنوع الجنس. وكانت ولاية اجتماع الخبراء هذا هي النظر في "سبل لتحسين مساهمة النساء في القدرة التنافسية لبلدانهن ومناطقهن، وفي زيادة فرص التجارة، وفي اجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا".

٣- وركز اجتماع الخبراء على خمسة مجالات من مجالات الموضوعات وفقا لولاية الأونكتاد الفنية للنظر في الجانب الحاسم لنوع الجنس في التجارة والتنمية. وهذه المجالات تتمثل في القضايا التالية: '١' الاستثمار الأجنبي المباشر؛ '٢' التجارة في الخدمات؛ '٣' وتجارة السلع؛ '٤' وتنمية المشاريع؛ '٥' والأثر المحتمل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد جرى تناول المشاكل المحددة تناولا شاملا لعدة قطاعات.

٤- وناقش الخبراء الذين مثلوا بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية المسائل آنفة الذكر بالاستناد إلى مذكرة مسائل أعدتها الأمانة[٣]. وقد أدت مداولاتهم إلى اعتماد حصيلة الاجتماع[٤]، التي توجز توصيات محددة وخيارات في مجال السياسة العامة موجهة إلى الحكومات، وإلى المجتمع الدولي بمن فيه الأونكتاد.

٥- والغرض من هذه المذكرة هو مساعدة اللجنة في النظر في قضايا السياسة العامة المتصلة بتعميم المنظور الجنساني الذي نظر فيه الخبراء. وتقسم هذه المذكرة إلى ثلاثة فروع. يوجز الفرع الأول قضايا محددة من قضايا السياسة العامة اعتمدها الخبراء كي تنظر فيها اللجنة على المستوى الوطني. ويستكشف الفرع الثاني المجالات التي يمكن للأونكتاد أن يعمل فيها مستقبلا، ويقدم الفرع الثالث بعض الملاحظات الختامية.

أولا – مسائل في مجال السياسة العامة على الصعيد الوطني لنظر اللجنة فيها

٦- يتصل بالمجالات الخمسة من مجالات المواضيع التي اختيرت لنظر اجتماع الخبراء فيها الجوانب التالية من جوانب السياسة العامة التي برزت في المداولات وظهرت في حصيلة الاجتماع.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٧- من المسلم به على نطاق واسع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا كبيرا في العمالة وبنيتها الجنسانية. وهذا الأثر يتفاوت بين بلد وآخر وبين قطاع وآخر ويخضع أيضا بدرجة كبيرة لممارسة ونهج العمالة التي يعتمدها المستثمرون. وإضافة إلى ذلك، فإن بإمكان صانعي السياسة في البلدان المضيفة أن يصمموا ويطبقوا أدوات للسياسة العامة بهدف ضمان ألا يسير الاستثمار الأجنبي المباشر قدما بالأهداف الإنمائية فحسب بل أن يعكس أيضا أهمية الجنسين من حيث مساهماتهما في الأنشطة الاقتصادية.

٨- وفيما سلم الخبراء بنطاق السياسات الوطنية، أكدوا أيضا أهمية إجراء المزيد من البحوث في أثر ممارسات العمالة المستمدة من الاستثمارات وذلك بغية ضمان أن يتخذ صانعو السياسة قرارات عليمة بشأن سياسات تعي الجانب الجنساني من حيث صلة هذه القرارات بالاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ضوء ذلك، اعتبر من الضروري جمع بيانات مفصلة جمعا منتظما وبحسب الجنس عن العمالة والأجور، وهذه ليست الممارسة المتبعة على ما يبدو في معظم البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

٩- وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء بعض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودعوا إلى فحص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث انسجامها مع أهداف الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، أكد الخبراء الحاجة إلى تعزيز الحساسية تجاه نوع الجنس والمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص. واعتبر من المناسب أن يوضع في الاعتبار الأثر الجنساني عند تصميم برامج تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع استراتيجيات موجهة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات وصناعات محددة.

التجارة في الخدمات

١٠- بغية وضع إجراءات مناسبة في مجال السياسة العامة، اعتبر أن من الضروري فهم البعد الجنساني للتجارة في الخدمات فهما أفضل. أما إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الإنمائية، والإنصاف في توزيع المنافع التجارية، ومسألة الأثر الاجتماعي فهي من الجوانب الحاسمة التي يتعين إدراجها في السياسات العامة التي تطبق في قطاع الخدمات. وقد أظهرت التجارة في الخدمات فعلا وجود إمكانية هائلة للنمو، وأثارت مسائل محددة تتعلق بمساهمة

المـــرأة. والأمثلة التي قدمها الخبراء في هذا الصدد تتصل بالخدمات الصحية والسياحة حيث لم يتم تناول ما ذكر آنفا على نحو مناسب. وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى معاملة غير نزيهة للنساء اللواتي يقدمن خدمات معينة.

١١- وأدرك الخبراء أيضا أن قطاع الخدمات هو واحد من القطاعات التي لا يسهل فيها توفر أو توفير بيانات دقـــيقة، وبخاصة بيانات مفصلة بحسب نوع الجنس. وفي هذا السياق، اقترح الخبراء أن تمارس الحكومات ضغطا لتحســـين جمـــع وتصـــنيف وتحليل الإحصاءات والبيانات النوعية بغية استيعاب السمات الخاصة لعمل المرأة في الخدمات. واعتبروا ذلك بمثابة الأساس لوضع سياسات مناسبة للمساواة الاجتماعية والجنسانية في الخدمات.

١٢- وبغـــية زيادة القدرة التنافسية للنساء في قطاع الخدمات، دعا الخبراء الحكومات إلى وضع وتنفيذ برامج مباشرة وتشجيع اتخاذ إجراءات طوعية هادفة من قبل أوساط الأعمال التجارية بغية تعزيز الإنتاجية في الخدمات.

١٣- وســـلم الخـــبراء بالضعفات التي يحتمل أن تواجهها البلدان النامية في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمـــية، لا سيما فيما يتعلق بقطاع الخدمات. وفي أثناء التفاوض، لا تحتاج البلدان النامية إلى وضع أهدافها الإنمائية الأعم في الاعتبار فحسب بل ينبغي لها أيضا أن تضمن وضع نوع الجنس في الاعتبار، لا سيما فيما يتعلق بالقطاعات الحساسة تجاه نوع الجنس مثل الخدمات الصحية أو السياحة.

١٤- وأكـــد الخـــبراء أيضـــا ضـــرورة زيـــادة مشاركة النساء في صنع السياسة والقرار عن طريق تحسين قدراتهن/مهاراتهن في الأدوار القيادية في تجارة الخدمات.

التجارة في السلع

١٥- كبرى العقبات التي تعترض سبيل زيادة مساهمة النساء في مجال السلع العقبة التي يمثلها إغلاق أبواب فرص حصـــول النساء على الموجودات الاقتصادية لا سيما الأرض والممتلكات وجميع المنافع المستدمة منها. ولهذا آثار سلبية واضحة في مشاركة النساء في عملية إنتاج السلع وتجارتها أيضا. وفي بعض الحالات، يكون إغلاق الأبواب المؤديـــة إلى تلك الفرص نتيجة لإطار قانوني يفتقر إلى الكفاءة ونتيجة لقوانين عرفية مترسخة. وفي هذا الصدد، يعتقد الخبراء أنه ينبغي للحكومات إعادة النظر في القوانين والسياسات والممارسات الإدارية، بما في ذلك القوانين العرفـــية والتقلـــيدية، لضـــمان المســـاواة في فرص الحصول على ملكية الأرض، والحقوق في الملكية والكسب، والاقتراض في المناطق الريفية.

١٦- وفي ضـــوء عـــدم مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العمليات الإنتاجية، أوصى الخبراء بأن تضطلع الحكومات بسياسات تطلعية ترمي إلى تشجيع إنشاء التعاونيات والمشاريع من أجل النساء. ومن شأن هذه السياسات التطلعية أن تيسر فرص حصول النساء على المعلومات، وسبل الاتصال، والتكنولوجيات، والشبكات

التجارية كي يمكنهن تحقيق الاستفادة الواجبة منها بكامل طاقاتهن. ويمكن للحكومات أن تقوم بدور حيوي من خـــلال المـــبادرة إلى أنشطة أو تشجيع أنشطة ترمي إلى توفير خدمات الدعم التجارية مثل التسويق والتخطيط التجاري للنساء. ويمكن تعزيز هذه التدابير ببرامج الإرشاد الزراعي التي تتسم بالحساسية تجاه نوع الجنس.

تنمية المشاريع

١٧- سلم الخبراء بأن مشاركة النساء في أنشطة المشاريع هي مشاركة محدودة إلى درجة ما في عدد من البلدان النامـــية. وبســـبب عدم توفر الموارد الإنتاجية، استبعدت النساء من العمليات الإنتاجية وعمليات التسويق، و لم يتمكن بالتالي من الاستفادة استفادة تضمن سبل المعيشة لهن. ومرة أخرى، رأى الخبراء أن ذلك هو نتيجة لمجموعة من العوامل، ووجهوا اللوم في ذلك إلى النظم القانونية والتنظيمية والمالية.

١٨- وفي هـــذا الصدد، ينبغي للحكومات أن تستعرض وأن تعتمد قوانين وأنظمة تجارية لتعزيز فرص حصول النساء على الملكية واستخدامهن الفعال للموارد الاقتصادية. وبغية تيسير حصول النساء على الموارد المالية المطلوبة لأي مـــن المبادرات الاقتصادية في المشاريع، دعا الخبراء الحكومات إلى ضمان وصول المؤسسات المالية المحلية إلى تلـــك القطاعات من المقاولات المحتملات اللواتي لم يتلقين بعد خدمات كافية، وذلك عن طريق تعهد الحكومات باتخاذ مجموعة من الإجراءات الإيجابية في مجال التمويل والصيرفة.

١٩- وأوصـــى الخبراء أيضا بأن تدعم المؤسسات العامة إنشاء شبكات وطنية للمقاولات ورابطات الأعمال. وهذه الشبكات والرابطات يمكنها أن تزيد مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية، وأن تعزز كذلك قدراتهن على التأثير في صنع القرار الاقتصادي على الصعيد الوطني.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٢٠- إن الـــنجاحات الرئيسية التي شهدها مؤخرا تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي أدت إلى إنشاء الإنترنت التي اعتبرت بدورها سلعة عامة هي نجاحات استلزمت سياسات عامة فاعلة لضمان تقاسم منافعها من قبل الرجال والنساء. أما مسألة وصول النساء إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فلا تزال هما رئيسيا في العديد من البلدان. فعجز النساء عن الوصول إلى الإنترنت أثر سلبا في مشاركتهن في سوق العمل. وهذا الوجه مـــن أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتحيز في فرص الوصول إلى الإنترنت نجما أيضا عن مجموعة من العوامل أبرزها متطلبات الهياكل الأساسية ونظرة المجتمع إلى دور المرأة.

٢١- وفي هذا الصدد، دعا الخبراء إلى قيام الحكومات بضمان وتوزيع الموارد المطلوبة لتلبية الاحتياجات اللازمة في مجال الهياكل الأساسية (خطوط الهاتف، وخدمات الإنترنت، وما إلى ذلك) باعتبارها هدفا إنمائيا حاسما وطويل

الأجل. غير أنه من الممكن تطبيق بعض التدابير على الفور حتى في حالة عدم وجود استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية. ويمكن للحكومات أن تنشئ أو تدعم، بالتعاون مع السلطات المحلية، مراكز للإنترنت بنظم تسعير محمولة تضمن وصول النساء إلى الإنترنت. ويمكن أيضا أن يرافق هذه السياسات برامج متنوعة للتوعية والتدريب لا ترمي إلى الاستخدام البسيط للإنترنت فحسب، بل إلى الأمر الأهم من ذلك وهو، ضمان استفادة النساء من الفرص التي تتيحها الإنترنت مثل فرص إنشاء الأعمال التجارية.

٢٢- وسلم الخبراء أيضا بأن تمثيل النساء في صناعة تكنولوجيا المعلومات هو تمثيل دون المستوى المقبول. ورأوا أنه ينبغي للحكومات: أن تضع سياسات ترمي إلى زيادة تسجيل الإناث في دورات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال حملات محددة للتشجيع وتقديم المنح؛ وأن تضمن مشاركة النساء في تصميم وتطوير تكنولوجيات جديدة، وأن تضمن تمثيل النساء في هيئات صنع السياسة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا - مقترحات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد

الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٣- سلم الخبراء بأهمية تبادل المعلومات بين الحكومات بشأن الأمثلة على أفضل الممارسات المستمدة من صناعات وبلدان مختلفة فيما يتصل بالمساواة في الاستخدام (بما في ذلك التعيين والتدريب والترقية وظروف العمل) في الشركات عبر الوطنية، لا سيما في مناطق تجهيز الصادرات/التجارة الحرة. وهذا التبادل للمعلومات من شأنه أن يضمن وضع الدروس المستخلصة في الاعتبار في السياسات الوطنية. وقد يرغب الأونكتاد، ومعه في ذلك منظمات دولية أخرى، في التركيز على هذه المسائل في إطار برامجهم التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

٢٤- ودعا الخبراء أيضا الأونكتاد إلى إدخال منظور جنساني في جميع تحليلاته وبحوثه المقبلة وكذلك في خدماته الاستشارية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الاقتصادات المضيفة. ودعوا أيضا الأونكتاد إلى دراسة نهج تعاقد الشركات عبر الوطنية من الباطن من حيث آثار هذه النهج على الشركات الموردة والقطاع غير الرسمي.

التجارة في الخدمات

٢٥- في مجال التجارة في الخدمات، سلم الخبراء بأهمية النظر في عملية تحرير التجارة برمتها. وفي هذا السياق، حددوا ضرورة وضع معايير دولية مناسبة للمؤهلات والسلوك في المجالين التجاري والمهني. وبما أن عدم وجود هذه

التدابير يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية في معيشة النساء، استنتج الخبراء أن الأونكتاد قد يرغب في إجراء المزيد من الدراسة لهذه المسألة.

٢٦- وفي مجال الاحصاء، أعرب الخبراء عن اعتقادهم بأن الأونكتاد في وضع مناسب للمشاركة في عملية تصميم وتنفيذ عملية جمع للمعلومات المناسبة في قطاع الخدمات.

التجارة في السلع

٢٧- وبالنظر إلى نسبة النساء بين العاملين في إنتاج بعض السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الفواكه والخضار الطازجة، سلم الخبراء بأنه من الممكن أن تستفيد النساء من ذلك إذا ما سوقت هذه المنتجات تسويقا مناسبا. وفي هذا الصدد، يمكن للنساء أن يكتسبن خبرة فنية من خلال التدريب على تحقيق معايير نوعية في كل قطاع من قطاعات السوق في البلد المستورد. ويمكن للأونكتاد ومعه مركز التجارة العالمية أن ينظما حلقات عمل ذات صلة وأنشطة أخرى لبناء القدرات تتضمن برامج للمساعدة التقنية.

٢٨- وسلم الخبراء بطاقة السياحة - الزراعية كوسيلة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء في المناطق الريفية. ولذلك دعوا الأونكتاد إلى البحث عن سبل ووسائل لاستكشاف الطاقات والفرص التي توفرها هذه المبادرات.

تطوير المشاريع

٢٩- أكد الخبراء أهمية تبادل المعلومات وإقامة الشبكات فيما بين المقاولات. فلا شك في أن هذه الأنشطة تزيد طاقة النساء على الاضطلاع بالأعمال التجارية وعلى أن يصبحن أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، اقترح الخبراء أن يشجع الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، قيام شبكات إقليمية للمقاولات ورابطات الأعمال التجارية.

٣٠- وفي ضوء وجود برامج لتنمية المشاريع في مؤسسات الأمم المتحدة، رأى الخبراء أنه من الضروري أن تظل هذه المؤسسات على اطلاع على آخر الأنشطة التي يقوم بها غيرها وأن تساهم مساهمة مشتركة في تحسين التماسك بين السياسات والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣١- يعتبر تعميم المنظور الجنساني في مجمل الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية أمرا عاجلا. وأوصى الخبراء بأن يواصل الأونكتاد أعماله في تحديد السبل والوسائل التي يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية أن تنشئا فرصا اقتصادية جديدة للنساء. وفي هذا الصدد،

رأى الخـــبراء أنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بأعمال تحليلية تستند إلى دراسة حالات افرادية بشأن الفرص التي تتعلق تحديدا بنوع الجنس في الاقتصاد الحاسوبي، على أن يركز تركيزا خاصا على: '١' مستوى العمالة التي توفر للنســـاء في قطاعات الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ '٢' ومدى مساهمة هذه القطاعات في التصدير؛ '٣' ونوع فرص العمل التي توفرها الشركات الأجنبية في هذه القطاعات الخدمية من منظور جنساني.

ثالثا – ملاحظات ختامية

٣٢- أتاح اجتماع الخبراء فرصة فريدة من نوعها لمناقشة الخيارات في مجال السياسة العامة المتعلقة بنوع الجنس والتنمية في إطار الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد. أما الردود الأولية غير الرسمية من الخبراء وغيرهم من الممثلين الحكوميين ومستوى المشاركة والنقاش، كما انعكست في الحصيلة، فتشير إلى أن تعميم المنظور الجنساني يعتبر عاملا هاما في دور الأونكتاد وولايته. ودعا الاجتماع أيضا الأونكتاد إلى القيام بدور في تعميم المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني في أعماله.

٣٣- وأبرز الخبراء النقاط التالية بشأن الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يتناول على أفضل وجه ممكن البعد الجنساني والإنمائي في أعماله وأنشطته:

- تقديم الدعم لمبادرات مختلفة من مبادرات المساعدة التقنية لإعانة النساء على بناء القدرات واتخاذ المبادرات لإنتاج السلع وجعلها قابلة للاتجار بها؛

- الدعوة إلى سياسات تتسم بالإدراك الجنساني في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وذلك على نحو يتمشى وتحرير التجارة في الخدمات؛

- الاضطلاع بتحليل للأثر الجنساني للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، وكذلك دراسة ممارسات التعاقد من الباطن التي تتبعها الشركات عبر الوطنية بهدف تحديد فرص للمساواة بين الجنسين؛

- تعزيز شبكات المقاولات الإقليمية وكذلك تعزيز صلات الأونكتاد ببرامج تنمية المشاريع في وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛

- تعميم المنظور الجنساني في مجمل أعمال الأونكتاد وتطوير برامج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية يمكن أن تنشئ فرصا اقتصادية جديدة للنساء، وذلك بالتعاون مع الحكومات ومع الوكالات المتخصصة الأخرى في الأمم المتحدة.

الحواشي

(١) عقدت ف جنيف في يومي ١٢ و١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ حلقة عمل الخبراء المعنية بالتجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس، وذلك إعدادا للأونكتاد العاشر، ووردت نتائجها في "التجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس" وأعدت ورقات دعما للموضوعات التي بحثت في حلقة عمل الخبراء المعنية بالتجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس في نيويورك وجنيف في عام ١٩٩٩ (UNCTAD/EDM/Misc.78).

(٢) برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/CONF.191/11) وحصيلة حلقة العمل السابقة لذلك المؤتمر: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية، هذه الحصيلة التي اعتمدت في كيب تاون في ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/CONF.191/BP/2).

(٣) اجتماع الخبراء المعني بإجراء منظور الجنس في الأنشطة الرئيسية بغية النهوض بالفرص، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.3/EM.14/2).

(٤) حصيلة اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص (TD/B/COM.3/EM.14/L.1).

- - - - -